الا بالواقع وهو ان سماحة قاضي مصر اما ان يقبل انه
انه معين من قبل الخديوي وحينئذ لا يكون هناك احتياج
لاصدار اذ انه لمن يعينه الخديوي كما هو الواقع واما ان
يقول انه معين من قبل جلالة السلطان وحينئذ يكون
موضع اشكال ولكي تعلموا وجه ذلك الاشكال هاهي صورة
التلغراف الوارده من الاستانه للمغفور له اسماعيل باشا
بشأن الاتفاق الذي حصل قبل تعيين عبد الرحمن افندي نافذ
ومنطوقه انه تقرر دفع مبلغ مائتين وخمسين ليره عثمانيه
شهريا لمن يعين قاضيا لمصر سنويا ويبقى في الاستانه وان النائب
الذي يكون بمصر ينتخب بمعرفة الخديوي ويعين بفرمان هذا
نص التلغراف ولكن الظاهر انه صار تعديل لان تعيين عبد
الرحمن افندي كان بمقتضى امر من اسماعيل باشا لا بفرمان
فلو فرضنا الرجوع للاتفاق المذكور لما استوجب ان يكون
القاضي بمصر نائبا وان يكون تعيينه بفرمان ولم يرد فرمان بشأن

سماحة القاضي كما انه لم يكن مأذونا من قبل القاضي
الذي يعينه سنويا الاستانة لم نرى في جميع احكامه ذكرا
لذلك الاذن او لاسم القاضي الاصلي
هذه ايها السادة هي الايضاحات التي
التي اردت اضافتها لما قاله سعادة ناظر الحقانيه واني
لمتأكد بعد ان وقفتم على هذه البيانات ان حضراتكم ترون
ان للحكومه حق وضع هذا المشروع من الوجهة السياسيه
كما ابان لكم ناظر الحقانيه حقها فيه من الوجهة الشرعيه
عطوفتلو مصطفى فهمي باشا رئيس مجلس النظار ما ابداه
رفيقي سعادة ناظر الحقانيه من الايضاحات والادلة
القويه وما ابداه رفيقي سعادة ناظر الخارجيه
من الايضاحات والملاحظات السياسيه الدقيقه جدا
التي اهميتها لا تخفى على حضراتكم كافي لتنوير هيئة المجلس

Copyright © King Saud University